

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

قانون جديد لنقل مهام الإدارة والإشراف للمناطق إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

العلي لـ «الأنباء»: 3 مناطق اقتصادية.. بفرص استثمارية واعدة

انتظروا منطقة الشويخ..

حرة بمعنى الكلمة

ترتيبات لمعالجة المشكلات القانونية والعقود

موقع فريد لمنطقة النويصيب.. قريبة من خط السكك الحديدية الخليجية

المناطق الجديدة ستخدم الصناعات الخفيفة والمخازن..

وليس النفط

إعفاء المناطق من الرسوم الجمركية لتشجيع إعادة التصدير بشكل أكبر

كبريات المناطق الحرة في المنطقة.

وقال الوزير العلي ان المنطقة الحرة بالنويصيب تقع في موقع جغرافي فريد، مشيراً الى انها ستكون قريبة من خط السكك الحديدية الخليجية المزمع إنشاؤه بجوار المنطقة الحرة، مما يساعد على سرعة نقل البضائع إلى دول العالم، بالإضافة إلى انها ستسهم في إحداث رواج كبير للصناعات التحويلية ونقل وتجارة البضائع، وأفاد بأن هذه المناطق التجارية لا تخدم المشاريع الرأسمالية او النفطية وغيرها، فهي تهدف إلى الصناعات الخفيفة والمخازن التي تعبر من خلالها البضائع، وبالتالي فهي منضبة على مفهوم الشكل المحدد للمنطقة الحرة سواء تجارية بحثة أو إدارية او صناعات خفيفة، حيث تدخلها البضائع كتل كبيرة يعاد تغليفها أو تحسينها لتنتقل مرة أخرى إلى خارج البلاد، وقد يدخل منها جزء داخل البلاد، وأهم ما يميز هذه المناطق أنها تعفي من الرسوم الجمركية وبالتالي تشجع على إعادة التصدير بشكل أكبر.



د. يوسف العلي

ويبين أن هيئة تشجيع الاستثمار تعد حالياً تصورا عن كيفية ادارتها لهذه المنطقة وستنتهي منه خلال شهر سبتمبر المقبل لتتسلم إدارة المنطقة الحرة بالشويخ. وكان مجلس الوزراء وافق رسمياً على إنشاء المنطقة الحرة في منطقة النويصيب على مساحة مليوني متر مربع لتصبح واحدة من التجارة، قال الوزير ان هيئة تشجيع الاستثمار ستتولى ايضاً إدارة الشويخ، لكن هناك ترتيبات لنقل إدارتها من «هيئة الصناعة» إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر كمعالجة المشكلات القانونية والعقود، مبيّناً انه ستتم معالجة مشكلات هذه المنطقة لتصبح منطقة حرة بمعنى الكلمة.

هيئة تشجيع

الاستثمار

ستدرس أفضل

الطرق لتشجيع

الاستثمار بالعبدلي

والنويصيب



عاطف رمضان

قال وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي في تصريح لـ «الأنباء» إن المناطق الاقتصادية الحرة الجديدة منها والقائمة ستكون حرة بمعنى الكلمة. وتشمل هذه المناطق منطقتي النويصيب والعبدلي، وهما جديتان، ومنطقة الشويخ القائمة حالياً، حيث، وبحسب الوزير، ستتم معالجة مشكلات «الشويخ» القانونية والعقود. وبخصوص إدارة هذه المناطق الاقتصادية، قال العلي ان هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ستدير المنطقة الحرة الجديدة الكائنة في منطقة النويصيب التي وافق مجلس الوزراء على إنشائها رسمياً، وكشف الوزير عن توجهات لسنّ تشريع قانوني يقضي بنقل الإشراف على المناطق الحرة من تحت مظلة «التجارة» إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر خلال الفترة المقبلة. وأضاف العلي أنه حسب قانون المناطق الحرة فإن الوزارة تشرف حالياً على المناطق الحرة في البلاد. لكن في الفترة المقبلة، فإن الهيئة ستتولى الأنشطة التجارية في منطقتي العبدلي

ثبات عند 1.5% في العامين الأخيرين.. وتوقعات بارتفاعها مع الفائدة الأميركية

فوائد الودائع بالبنوك الكويتية.. الأدنى منذ 2002

الودائع تعود للارتفاع منذ بداية السنة.. وقرب رفع الفائدة

الفائدة المنخفضة أبطأت نمو الودائع في آخر عامين

الفائدة دون 2% منذ 2010 تدفع للبحث عن فرص أفضل

التضخم عند 3%.. أي إن ودائع تفقد قيمتها الشرائية

المحلل المالي

تنتظر الأسواق رفع أسعار الفائدة الأميركية مرة ثانية قبل نهاية السنة، حيث من المرجح أن يلحقها بنك الكويت المركزي رافعا من الفائدة والعائد على الودائع في البنوك الكويتية. ورددت «الأنباء» مسار الفائدة على الودائع المحلية، حيث أظهرت انخفاض معدل الفائدة السنوية على وداائع القطاع الخاص لدى البنوك الكويتية لكل فترات الاستحقاق خلال السنوات الـ 4 الماضية، لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2002 عند مستوى 1.5% خلال عامي 2014 و 2015.

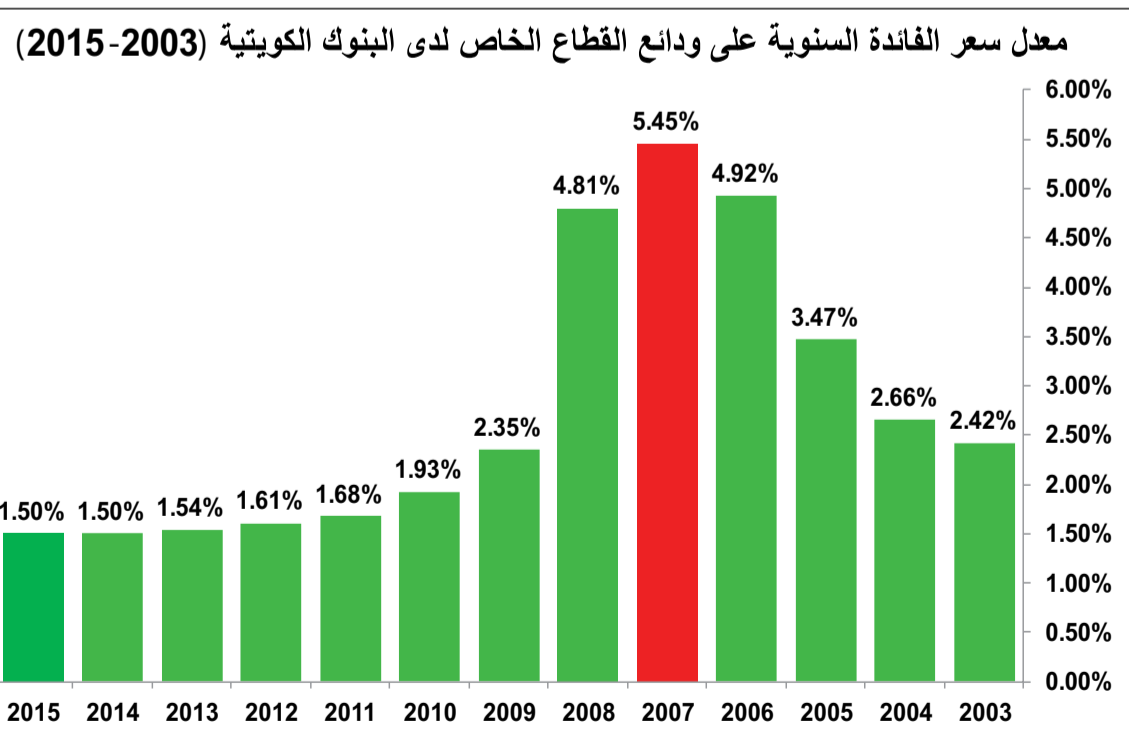
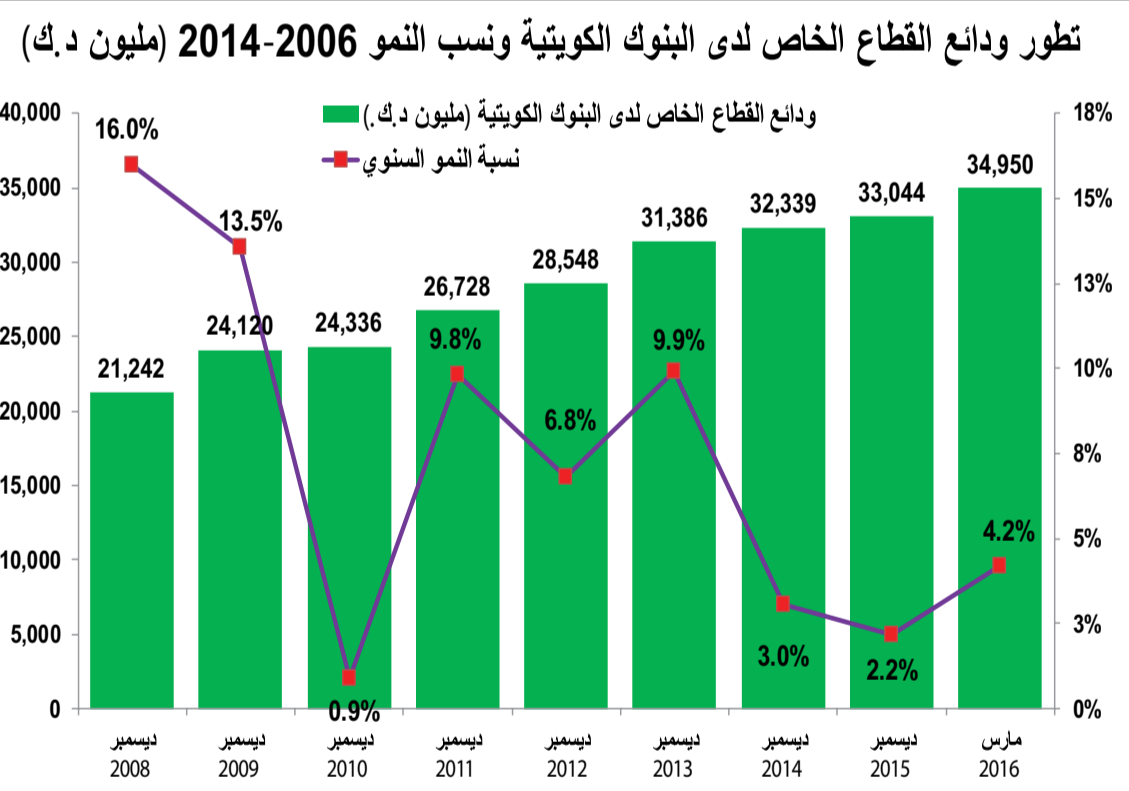
تباطؤ نمو الودائع

ويلاحظ أن عامي 2014 و 2015 شهدا تباطؤاً في نمو وداائع القطاع الخاص حيث ارتفعت بنسبة 3% خلال عام 2014 وتباطأت إلى 2.2% خلال عام 2015 لتسجل نهاية السنة نحو 33,04 ملياراً. هذا التباطؤ في نمو مخرجات وداائع القطاع الخاص جاء نتيجة بقاء أسعار الفائدة على الودائع عند معدلات متدنية تاريخياً، حيث استمر معدل الفائدة السنوية على الودائع تحت مستوى الـ 2% منذ عام 2010 مما لا يشجع المودعين على زيادة مخرجاتهم وعوضاً عن ذلك التطلع إلى استهداف فرص استثمارية أعلى من حيث العائد والربحية رغم ندرة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي وارتفاع المخاطر.

وكذلك في ظل بقاء معدل التضخم في أسعار المستهلك عند مستوى 3% أي أعلى من مستوى أسعار الفائدة على الودائع ما يؤدي على المدين المتوسط والطويل إلى فقدان الودائع لجزء من قيمتها الشرائية وبالتالي التأثير السلبي على القدرة الشرائية والاستهلاكية للمودعين.

عودة الارتفاع

لكن خلال الربع الأول من عام 2016 فقد تسارع نمو وداائع القطاع الخاص على أساس سنوي إلى 4.2% لتسجل 34,95



مليار دينار، ويفسر ذلك بتوقعات السوق بارتفاع الفائدة الأميركية وتأثيرها على الودائع، وهو أمر لم يتحقق بشكل واضح، نظراً للسيولة المرتفعة لدى البنوك الكويتية، حيث لا تنافس على جذب الودائع من القطاع الخاص. وتشكل هذه الودائع 85% من إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية، وكانت الودائع القطاع الخاص سجلت خلال السنوات الـ 10 الماضية معدل نمو سنوياً مركباً نسبته 8%.

انحدار منذ 2008

وتعتبر أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك الكويتية في مسار انحداري منذ عام 2008 وهي في أدنى مستوياتها حالياً، وعلى عكس ذلك فإن وداائع القطاع الخاص في ارتفاع مستمر خلال الـ 15 سنة الماضية. وكان معدل أسعار الفائدة السنوية على الودائع انخفض من 5.45% في عام 2007 و 4.81% في عام 2008 ولتنخفض تدريجياً بعدها وتسجل 1.54% خلال عام 2013 و 1.50% لكل من عامي 2014 و 2015 على التوالي. فقانون ضمان الودائع الذي صدر عقب الأزمة المالية في عام 2008 والتذبذب في أداء أسواق الأسهم والأصول المالية والعقارية وانخفاض شهية المستثمرين للمخاطر وحرص المودعين للحفاظ على مخرجاتهم وداائعهم نتيجة فقدان الثقة بأسواق المال وما نتج عنها من خسائر فادحة، دفعت معدلات النمو في وداائع القطاع الخاص إلى مستويات جيدة في الفترة السابقة بين 2008 و 2013 بالرغم من أسعار الفائدة المتدنية.

مناخ السوق

@boumeree

أحمد بومرعي



مأزق الضرائب!

بعد ان أصبحت خطط التقشف واضحة للشوارع الكويتي عبر سلسلة من القرارات الصعبة وآخرها زيادة البنزين بنسب تصل إلى 80%، سيكون أمام وزير المالية أنس الصالح مهمة أصعب في التحول من القرارات غير الشعبية لمواجهة القطاع الخاص بسلسلة جديدة من القرارات مثل زيادة ضريبة الأرباح بنسبة 10%.

الضريبة المباشرة ستقل من دون شك ارباح الشركات ورجال الأعمال في السوق الكويتية، في توقيت يشهد فيه النمو الاقتصادي تباطؤاً، أي إن حملة أكثر تنظيمياً وتأثيراً متوقع شنها ضد الوزير، وهنا سيكون وضعه أصعب. في الواقع، إن القطاع الخاص أمامه تكاليف جديدة بسبب خطة التقشف للوزير أنس، منها زيادة أسعار الكهرباء والماء التي ستترفع بنحو الضعف على المصانع والمتاجر وعلى المستهلكين من المقيمين (بعد ان تم استثناء سكن المواطنين من الزيادة). وقبل الكهرباء، كان هناك زيادة في الرسوم الحكومية التي دخلت ضمن التكاليف الإجمالية للشركات من دون وجود إيرادات تقابلها من المبيعات، وبالتالي ستجد الشركات نفسها بعد عام أمام تكاليف أكثر وأرباح أقل، وربما خسائر. هذه الخسائر الجديدة ستدخل الاقتصاد في دوامة اغلاق أبواب الشركات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، وربما أزمة ستتحمل تكاليفها الحكومة مقابل العاطلين الجدد عن العمل وغيرها من تبعات افلاس الناس. ان المتابع لما يجري الآن يلاحظ ان هناك سياسات مالية تحتمل ردة الفعل أكثر من كونها عميقة تحاول ان تنقل الاقتصاد لمسار أفضل، ربما هو تحول نحو اقتصاد الجباية من دون تنوع للاقتصاد أو خلق فرص استثمارية نوعية لاقتصاد أقوى في المرحلة المقبلة.

فالأولى حالياً معرفة ما هو الغرض من هذا التقشف المبالغ فيه والسريع، هل هو تخفيض العجز بالميزانية؟ اذا كان الغرض تخفيض العجز، فإن كل هذه الخطوات السريعة لن تخفف العجز المقدر لهذه السنة سوى 10% أي بنحو 900 مليون دينار. فإذا كنا متفائلين جداً في الأرقام، ستأتي الإيرادات الجديدة كالتالي: 120 مليون دينار وفر من زيادة البنزين يضاف إليها 600 مليون دينار من فرض ضرائب 10% على الشركات حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، والباقي من رفع أسعار الكهرباء والماء والخدمات العامة وغيرها، وستضطر وزارة المالية إلى تغطية 90% المتبقية من الاحتياجات العامة أو من الاقتراض من الخارج. وعلى الأغلب سيكون الخيار الأخير هو المرجح، لأن وزير المالية تحدث عن خطة لاقتراض 5 مليارات دينار لتغطية العجز، 60% من الأسواق العالمية بفائدة لن تقل عن متوسط 4% لأجل مختلفة (آخر تسعير لسندات في المنطقة طرحت لصالح قطر كانت عند متوسط 3% لأجل مختلفة ويرجع أن تكون أعلى لصالح الكويت)، وهو ما يعني أن المالية العامة ستتكلف خدمة دين إضافية مقابل زيادة الدين إلى الناتج من 5% حالياً إلى 12% بعد الاقتراض.

أما اذا كانت خطة التقشف هو الحصول على إيرادات جديدة لأغراض الانفاق الاستثماري لمشاريع رأسمالية، وهي الرسالة التي تحاول ترويجه وزارة المالية في كل مناسبة، فإن الملاحظ أن أغلب هذه المشاريع، إلى الآن، عبارة عن بنية تحتية (جسور، طرق)، وهي مطلوبة نظراً للنقص فيها في السوق، لكنها لن تحقق تنمية حقيقية لاقتصاد متنوع أو تخل إيرادات جديدة للقطاع الخاص مقابل ما يتم استقطاعه من ضرائب ارباح وفرض رسوم. اضعف إلى ذلك، أن المرحلة الجديدة من الضرائب والرسوم العالية لن تكون ساهة اذا لم تستطع تأمين متطلبات أساسية للقطاع الخاص دفع الضريبة والرسوم، فهو صامت حالياً مقابل تكلفة قليلة للأعمال، أما اذا ارتفعت من دون مقابل، فالصمت لن يكون طويلاً.